ثمن الحـرب حجم النفقات العسكرية الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية

أ.قبـايلي هـواري
جامعة معسكر

إنه لمن الصعب تقدير حجم النفقات والأعباء المباشرة والغير مباشرة، للحرب في الجزائر، وليس هذا لقلة المصادر بل لكثرة الروايات، والأرقام، وتضاربها حتى لا تكاد تتطابق روايتان معا؛ وذلك أمام غياب أي أرقام رسمية صادرة من الجهات الرسمية ,ولقد استطاعت الحكومة الفرنسية إخفاء هذه النفقات عبر توزيعها على مختلف الميزانيات. فعلى سبيل المثال كانت ميزانية الطيران المدني، ووزارة الداخلية، والنقل تحسب لوحدها سنتي 56،و 1957،و لكن بعد ذلك التاريخ أدمجت في الميزانية العسكرية[1]. وبذلك فإن أي محاولة لحساب حجم النفقات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عجز ميزانية المدفوعات الخارجية وكذلك حجم انخفاض الإنتاج بسبب تجنيد اليد العاملة، إضافة إلى نفقات وزارة الدفاع الخاصة بالعمليات العسكرية في الجزائر، ونفقات جهاز العدالة، ووزارة الداخلية،ونفقات قدماء المحاربين (نقل الجثث،وإقامة الأضرحة،و منح ومعاشات معطوبي الحرب والأرامل واليتامى)، ووجوب حساب إجمالي نفقات كل مجند من ملبس ومأكل، وذخيرة، وتجديد مخزون الأسلحة، والإدارة، والمستشفيات، ومنح ومعاشات المجندين والجنود النظاميين، وهذا بدون ذكر النفقات المدنية ونفقات العمليات الردعية، والشرطة والمخابرات؛ التي تطلبت عشرات المليارات

؛وكانت تتكفل بها الميزانية الجزائرية؛ والتي رغم عجزها الدائم والمتواصل شاركت في المجهود الحربي بحوالي 25 مليار[2]؛ إضافة إلى نفقات ورواتب قوات"الأمن المساعدة" « Supplétif » المقدرة بحوالي 30.000 رجل ،والتي لم يكن يتم حسابها ضمن الميزانية العسكرية[3].

لقد زاد الإنفاق العسكري ما بين 1955 إلى 1956 بحوالي 30٪ [4]، بعدما كان الجيش يستهلك ثلث الميزانية العامة، و1 / 10 من الإنتاج الداخلي الخام. وهذه الأرقام المخيفة كان بالإمكان أن تخصص لبرنامج تحديث الجيش الفرنسي، ولكن أي شيء من ذلك لم يحدث ؛بعدما كانت المؤسسة العسكرية تركز مجهودها على العمليات العسكرية في الجزائر. وترتب عن هذه النفقات عجز كارثي. وقد أشار الوزير "رماديي" Paul Ramadier إلى أن مشكل الميزانية يبقى متأثرا وخاضعا لحجم نفقات الجزائر ؛التي فاقت كل التوقعات ،كما صرح أن الوضعية جد متأزمة ويتوجب القيام بتدابير تقشفية تصل إلى 100 مليار من النفقات. ورغم العجز المالي لسنة 1955 الذي قدر بـ 980 مليار طلبت الحكومة 100 مليار إضافية لتمويل العمليات العسكرية في الجزائر[5]؛ وكانت أولى القرارات لتمويل

المجهود الحربي إعلان الزيادة في سعر التبغ بحوالي 20٪ [6]. كما تم إلغاء 10.000 منصب في الوظيف العمومي التي كانت مقررة في سنة 1956 [7]، وطرح"غي مولي Guy Mollet" البرنامج الخاص بتمويل النفقات الغير عادية في الجزائر [8].

وحسب تقرير لجنة حسابات الدولة « Les comptes de la Nation »، فإن قيمة النفقات العسكرية زادت بالخمس، في وقت ارتفعت فيه النفقات الإدارية إلى الثلث، خاصة أثناء المرحلة ما بين 1955 و 1956، حيث تضاعفت قيمة النفقات العسكرية وبوثيرة جد سريعة؛ وقد صرح"منديس فرانس" في البرلمان قائلا: "منذ أربع سنوات خلت كانت نفقات الاستثمار ضعف النفقات العسكرية، وحاليا النفقات العسكرية تجاوزت ضعف نفقات الاستثمار، وبهذا فإننا نقلل من حجم النفقات المنتجة في الوقت الذي نزيد فيه من حجم النفقات التي تشكل عبأ أصبح يثقل كاهل اقتصادنا"[9].

وأصبحت النفقات العسكرية تتطلب مستوى لا يمكن للقروض تغطيته، بعدما سجلت الميزانية سنة 1956 عجزا وصل إلى 1.007 مليار؛ وكان السبب المباشر في ذلك ازدياد حدة الحرب في الجزائر؛ وارتفاع الأعباء والنفقات الداخلية لفرنسا؛ وبالتالي أصبحت مشاكل الخزينة تزداد كلما زادت نفقات الحرب وأعباؤها[10]، بعدما كانت فرنسا تنفق في حربها

بالجزائر ما قيمته مليارين في اليوم[11]؛هذا ما كان يمثل عبئا إضافيا أكثر بأربع مرات مما كانت تمثله أصعب أيام حرب الهند الصينية[12] .وكان المواطن الفرنسي بدوره يدفع 12.000 فرنك من جيبه لتمويل هذه الحرب. كما كانت تشير بعض الدراسات إلى أن فرنسا كانت تخصص ما يعادل يوم في الأسبوع لنفقاتها بالجزائر، وكأقل تقدير يوما في الشهر.[13]

وقد أشارت جريدة "الإكسبريس" إلى تدمر نفسية مسيري الاقتصاد الفرنسي، الذين من يوم لآخر أصبحوا لا يستطيعون الصمت حيال المعضلة الجزائرية[14]. يتأكد ذلك من خلال مراسلة الوزير راماديي إلى "إريك لابون" « Labonne » في سبتمبر 1956 قائلا: " البرنامج الفرنسي رقم واحد هو بلا شك فرنسا، ولازلت أعتقد بمستقبله، أكثر من برنامج الصحراء، الرحمة ارحمونا، فالأعباء والنفقات الحقيقية كبيرة جدا، ولم تعد تحتمل أن نضيف إليها تقل أحلامنا"[15]

فهل يمكن بعد هذا اعتبار أن النفقات العسكرية كانت عائق أمام كل محاولات الإنعاش الاقتصادي ؟, اختلال التوازن لسنة 1957 لا ينفي هذا الطرح ؛وإن كان البعض حاول نفي ذلك بعلل وبراهين واهية كما هو الشأن

للنائب في البرلمان "ديشي" « Duchet » ؛الذي نفى أن تكون نفقات العمليات العسكرية في الجزائر سببا للأزمة الاقتصادية والمالية الفرنسية، بعدما دافع على التدابير الحكومية الفرنسية غير الشعبية؛ التي كانت تطالب بالمزيد من الضغط الضريبي معتبرا إياها ضرورية للحفاظ على مصالح فرنسا في إفريقيا. وكأنه كان يناقض بذلك نفسه بطريقة غير مباشرة، خاصة عندما اعترف أن الإيديولوجيات المظللة، والواردات المكثفة، وأزمة السويس التي كلفت فرنسا مليارات من العملة الصعبة هي سبب كل هذه الأزمات[16]، ولا ندري هل كان يدرك أن كل ذلك كان انعكاسا مباشرا للثورة الجزائرية؟

وقد كتبت "نيويورك تايمز" قائلة :"منذ ثلاث سنوات كان الصراع بين فرنسا؛ والوطنيين الجزائريين مصدر للاستقرار السياسي في فرنسا، ونزيف حاد لاقتصادها[17]".

ويمكن استقراء حجم الخلافات المتفاقمة بين الحكومة الفرنسية ،وضباط الجيش، من خلال المشدات واحتدام الأمور، حول حجم النفقات العسكرية ،بعدما صرح وزير المالية في حكومة "فيليكس غايار" Félix Gaillard قائلا: "لا يمكن في أي ظرف كان زيادة النفقات الإضافية للدفاع الوطني،بعدما تجاوزت ميزانية الجيش حصتها"، وهذا ما دفع

بالوزير إلى إتخاذ تدابير تقشفية بمساعدة كل الوزارات، بعدما لم يعد يستطيع طلب ضرائب جديدة[18].

يمكن تقييم حجم نفقات العمليات العسكرية بعد حساب كل الأعباء، والنفقات المباشرة، وغير المباشرة، من خلال أهم الدراسات الموضوعية التي درست الموضوع، أبرزها التقرير الأممي، الذي أحرج المسؤولين الفرنسيين كثيرا؛ لأنه كان يحتوي على معطيات صحيحة ،وموضوعية .والذي قدر حجم الخسائر من الإنتاج بحوالي 700مليار، إضافة إلى 250 مليار عجزا على مستوى ميزانية المدفوعات الخارجية[19]. وهناك دراسة قيمة أخرى معتمدة تعتبر مصدرا لكل الدراسات التي ثلثها، وهـي دراسـة الإنجـليزي "ساكس" « Saxe » في مجلة "بنكر" « The Banker »، والتي قيمت حجم نفقات العمليات العسكرية بحوالي 800 مليار[20]. وهو الرقم الذي قدمه"منديس فرانسMandes France" منذ البداية، بعدما حصرها ما بين 700 إلى 800 مليار؛ مما أدى بالوزير "فيليكس غايار" بالرد عليه قائلا "أنها لا تتجاوز 150 مليار[21].بينما كانت تقدرها جريدة "ليزيكو" « Les échos »والصحفي إيفينو « Eveno » بحوالي 500 مليار فرنك[22] .أما "أندري مالتير Malterre " ،فقد حصر هذا الرقم

ما بين 430 إلى 450 مليار[23]، ولا يبتعد "جيلبار مايتو عن 550 مليار [24] . بينما يحدده تقرير شوساد « Chaussade » ما بين 308 إلى 332 مليار، وإن كان كل من الجنرال "إلي" « Ely »[25]والنائب بنليك « Pelenec » [26]لا يبتعدان عن الرقم السابق بتحديدها بحوالي 300 مليار، بينما يقدم وزير الدفاع في حكومة غي مولي " أندري موريس" رقم 368 مليار[27] .ولكن هذه الأرقام الأخيرة لا يمكن الوثوق بها لقرابتها من سلطات صنع القرار في تلك الفترة، والتي كان من مصلحتها التقليل من حجم الخسائر، يتضح ذلك من خلال تقرير رسمي للمقرر العام للميزانية ريمون غيون « Jean Raymond Gayon »، الذي حددها في رقم 546 مليار[28]، ولا يبتعد تقرير الناحية الاقتصادية للجزائر الذي كان يحددها في 560مليار، وإن كان أقصى تقدير لهذه النفقات هو الرقم الذي قدمته جريدة الإكسبريس « Express » التي قدرت حجم إجمالي النفقات المباشرة، وغير المباشرة بحوالي 1200 مليار[29]؛ والذي يبدو الأقرب للصحة حسب دراسة حديثة للباحث الفرنسي" دانييل لوفيفر".

وإن كانت الأمور بالنسبة لكل الدراسات السابقة حسب تقديرنا لا يمكن أن تحسب بهذه الطريقة ،لأن المقللين لحجم النفقات لا يذكرون إلا النفقات العسكرية الاستثنائية

الخاضعة مباشرة لنفقات تمويل العمليات العسكرية. أما الدراسات التي أرادت معالجة الموضوع بطريقة شمولية كانت تدرج كل النفقات ،والأعباء المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى تقويم نقص الإنتاج بسبب تجنيد اليد العاملة، وعجز ميزانية المدفوعات الخارجية، ونقص الصادرات بسبب تحويل جزء هام من الإنتاج إلى الصناعة الحربية، وكذلك زيادة الواردات بسبب تنامي الطلب العسكري والمدني المتزايد بزيادات كبيرة. ورغم ذلك تبقى هذه الدراسات غير كاملة لأن كل هذا الجدل حول نفقات العمليات العسكرية، احتدم بشدة سنوات 1957،و 1958، فأكثر هذه الدراسات التي تناولت الموضوع وضعت قبل مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم، وهو الذي تميز عهده بارتفاع فاحش للنفقات العسكرية، رغم أنه حاول توزيع هذه النفقات بشكل يسهل إخفاؤها.

إلا أننا إذا أردنا تقويم حجم هذه النفقات بشكل تحليلي، وجب حساب نفقات العتاد، ونفقات العاملين، والمجندين، والجند النظاميين، إضافة إلى جنود الاحتياط في جميع أركان القوات العسكرية، والوحدات المساعدة، والشرطة، والمخابرات، ومصالح العمليات الخاصة، مثل

الوحدات الإدارية الخاصة (SAS) ،ومكتب العمل البسيكولوجي، إضافة إلى أن فرنسا كانت تتحمل كل نفقات الداخل والخارج، الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي، والإدارة، والحكومة، ونفقات البحث العلمي والدراسات النووية ،وكلها كانت مرتبطة بالمجهود العسكري.(30)

ومنذ البداية ثم إصدار مراسيم 14جوان، و26 أوت،و14سبتمبر1957، التي خصصت ما مجموعه 378,5مليار كنفقات استثنائية ضرورية "لاستتباب الأمن" ،ثم تلاها قرار 12 نوفمبر 1957 الذي أضاف ما قيمته 70,7مليار نفقات عسكرية أخرى؛ خاصة بتمديد مدة التجنيد، تلاها قرار 11 ديسمبر 1957 الذي قرر 449,5 مليار كزيادة على النفقات العسكرية العادية المقررة في السنة المالية؛ لتغطية نفقات حرب السويس، والتي لم يعلن عنها مطلقا[31]، وبدا بوضوح حجم النفقات العسكرية، التي لم تستطع الحكومة الفرنسية التحكم فيها؛ مما دفع "بريمون أرون" « Raymond Aron » إلى القول: "أن النفقات العسكرية لحرب الجزائر، تساوي تقريبا عشرة أضعاف من الفائدة المرجوة ،والربح الذي يمكن أن نجنيه من عشرين مليون طن من البترول الخام"[32]

وتم التعمد منذ قانون المالية لسنة 1958 إلى الدمج النفقات العسكرية العادية مع النفقات الاستثنائية؛ كأن

الأمر كان مفتعلا لمنع البرلمان والرأي العام الفرنسي من معرفة الحجم الحقيقي الذي كانت تكلفه نفقات أحداث الجزائر، وذلك ما مكن الحكومة من التلاعب حسب ما تقتضيه مصالحها السياسية، فمرة تضخم النفقات الاستثنائية على حساب النفقات العادية، عندما تشعر أن البرلمان سيصوت بسهولة على النفقات المطلوبة من أجل تمويل المجهود الحربي في الجزائر؛ ومرات أخرى على العكس من ذلك تضخم من حجم الميزانية العادية للنفقات في الجزائر؛ لكي يسهل عليها إخفاء الثمن الحقيقي للحرب، ومن هذا الباب كان التلاعب جاريا حتى بأرقام القوات العسكرية لتبرير حجم النفقات العسكرية، فبعدما قدرت أمرية جوان 1955 عدد الجنود بحوالي 119.000؛ لترفع عددهم إلى 156.000 في نوفمبر 1956، إضافة إلى 40.000 جندي من وحدات الطيران، والبحرية، والدرك[33]

هذه الحيل التي تعتمد على تضخيم عدد الجنود طبقتها الحكومة في قوانين المالية لسنوات 1956،و 1957 بعدما تم تقديم عدد 205.000 جندي. وإن كانت الأرقام ستتصاعد وبشكل حقيقي بعد ذلك[34]

كانت تكلفة الجندي الواحد يمكن تقديرها بحوالي 1.400.000 فرنك سنة 1957 [35]، بينما كان غيون « Guayons » يقدرها بحوالي1.021.010 فرنك، وبعملية حسابية بضربها في 534.815 جندي كانوا منتشرين في الجزائر حسب نفس التقرير[36]، يتم تحديد حجم النفقات بحوالي 546 مليار كما ذكرنا سابقا، ولكن جريدة "ليزيكو" « Les échos » قد قدرت تكلفة كل جندي بحوالي 920.000 فرنك سنة 1957، وإن كان الطيار والبحار يكلفان أكثر، فالأول يكلف مليون و 260.000فرنك، والثاني يكلف 1.087.000، وبحساب المعدل بين مختلف وحدات الجيش نحصل على رقم 1.021.051 فرنك لكل جندي ؛أي 2.800 فرنك في اليوم[37] .وهذا بدون ذكر النفقات العسكرية التي كانت تتحملها الميزانية المدنية، فالحكومة الفرنسية منحت سنتي 56 /1957 حوالي 18.575 مليون لوزارة الداخلية، لتغطية العجز الذي فرضته الظروف العسكرية، وقامت ميزانية الجزائر بدفع 3.135 مليون لمختلف القطاعات العسكرية والأمنية في نفس الفترة[38]، كما استلزم تأمين الحدود 600 مليون إضافية لترتفع إلى 1.800 مليون، وذلك لتأمين الأوضاع في الحدود الجنوبية مع النيجر وموريتانيا[39] وساد التلاعب كما ذكرنا بالأرقام ؛وذلك بتوزيعها بطريقة متساوية فيما يخص تكاليف

العتاد ومختلف النفقات بين القوات المستقرة في الجزائر المشاركة في العمليات العسكرية، والقوات المستقرة في ألمانيا، وذلك بغية إخفاء الحقائق بعدما كانت فرنسا تريد إيهام الرأي العام ،وحلفائها أن حرب الجزائر مجرد عملية إعادة انتشار لدواعي إستراتيجية لحماية أوروبا من الحدود الجنوبية، ولكن كل ذلك لم يغن عنها شيئا إلا بقرار الحلف عن قبوله تخفيض الاشتراكات الفرنسية.

هذا فيما يخص النفقات التي كانت لها صلة مباشرة بالمجهود الحربي، أما إذا أردنا أن نضيف إليها نفقات أخرى كانت انعكاسا لهذه العمليات العسكرية كالأشغال العمومية لمساعدة المجهود الحربي، والملاحة البحرية، ونقص المصادر الجبائية بسبب تحويل جزء من الإنتاج إلى العمل العسكري، الذي يمكن تقييمه بحوالي 50 مليار.[40]

إضافة إلى نفقات وزارة قدماء المحاربين، التي كانت تتكفل بنقل الجثث والتي كلفها ذلك حوالي 316 مليون فرنك، وبناء الأضرحة والقبور حوالي 100 مليون، ومنح الأرامل واليتامى 600 مليون، إضافة إلى منح الجرحى ومعطوبي الحرب الذين قدر عددهم فقط في نفس الفترة بثلاثة آلاف معطوب حرب، والذي كان يتعاطى الواحد منهم

1.133.195 فرنك , مما يعطينا ما مجموعه 3 ملايير و400 مليون[41].

أما النفقات العسكرية المرتبطة دائما بالعمليات العسكرية بالجزائر والتي كانت تستنفذ في فرنسا ولا تحسب ضمن النفقات العسكرية، فيمكن تحديدها في عدد مراكز التجنيد التي وصلت إلى 74 ،التي ثم فتحها فقط في سنة 1956 والموجهة مباشرة إلى الشمال الإفريقي، والمدمجة مع الميزانية الفرنسية. وكذلك مراكز ومدارس الطيران الخاصة بالطائرات العمودية ومراكز صيانة الطائرات في "سومير" « Saumur » و"شاربو رغ" ،« Cherbourg » التي لم تكن تحسب كلها في الأرقام المقدمة[42].

إضافة إلى استهلاك احتياطي الذخيرة ،ومخازن الأسلحة المخزنة في فرنسا وألمانيا، وتضاعف عدد أجهزة الاتصال، وأجهزة الإشارة، وعدد الطائرات في ظرف تسعة أشهر فقط من سنة1956.

وثم استنزاف العتاد العسكري الميكانيكي، بعدما كانت الخسائر السنوية في الفترات العادية تقدر بحوالي1,5٪ من عتاد حظيرة الجيش، وصلت إلى 10٪ سنة 1956 ،وأكثر من ذلك بكثير سنة 1957. وبدون حساب العتاد الخاص بالاستعمال المدني الذي كان موجها لتدعيم المجهود الحربي،

كالجرارات، وعتاد الهندسة، والمولدات الكهربائية، وأجهزة الاتصال، والطائرات الخفيفة، والعتاد الصحي.....إلخ[43].

كما ارتفعت عدد مهمات الطائرات الحربية من 6.000 إلى30.000 ساعة،من سنة 1956 إلى 1957، والغريب أن ذلك لم يحدث أي تغيير على نفقات السلاح الجوي، وبدون حساب مخازن الأسلحة، وورشات التصليح في فرنسا ،التي كانت تعمل لصالح المجهود الحربي في الجزائر[44]

وقد أشار تقرير النائب غيومان" « Guillaumin » عضو لجنة الدفاع الوطني لدى البرلمان، أن الجيش كان يستهلك بكثافة متفاوتة ،وسريعة مخازن الاحتياطي الإستراتيجي في ظرف وجيز، وحث على ضرورة إنشاء مخازن جديدة، ولكن الغريب في الأمر أنه لم تقدم طلبات جديدة طبقا لهذه التوصيات، وحسب مجلة "بنكر" « The Banker » فإن مئات المليارات هي مجموع النفقات الاستثنائية لتغطية استنفاذ العتاد وإعادة إنشاء المخزون الإستراتيجي الجديد[45].

وبمجيء الجنرال ديغول، ارتفعت نفقات العمليات العسكرية بشكل كبير، فبعدما كانت حسب أقرب التقديرات حوالي 750مليار سنة 1957، وصلت إلى 800 مليار فرنك سنة 1958 لترتفع إلى 950 مليار سنة 1959، وواصلت

ارتفاعها إلى 1.000 مليار سنة 1960، لتستقر بعد ذلك في نهاية المطاف بحوالي 950 مليار سنة 1961. ويبدو أن مخطط "شال" Plan Challe كلف فرنسا الكثير، ولذلك ندد وزير المالية "بناي « Pinay » بشدة بما سماه "شراهة العسكريين" « La boulimie des militaires »، بعدما اضطر في تلك الظروف الصعبة -وهو الذي ألقي على عاتقه برنامج التقويم المالي والاقتصادي الفرنسي المنهار - إلى منح 40 مليار إضافية كنفقات للجيش[46]

وإذا أردنا في الأخير إجمال كل المعطيات التي ذكرناها سابقا والخاصة بنفقات الحرب -رغم استحالة ذلك نظرا للأسباب التي وضحناها آنفا، مع غياب الأرقام بشأن الكثير من النفقات غير المباشرة -. فإنه يجب حساب تكلفة الحرب التي استمرت لسبعة سنوات (54 -1962)، وقد قدم "جيلبار ماثيو" « Gilbert Mathieu» رقم 5.000 مليار فرنك قديم (50مليار فرنك جديد)[47] كرقم يشمل كل فترة الحرب ، أما إذا اعتمدنا تقرير "شوساد Chaussade" الذي حدد معدل النفقات سنويا 332 مليار, و يعطينا ذلك ما مجموعه 27 مليار فرنك جديد (2.700مليار فرنك قديم) وإن كان هذا الرقم يبقى بعيدا جدا عن الحقيقة، ولكن إذا افترضنا اعتماد هذين العددين، وحاولنا مقارنتهما مع الإنتاج الداخلي

الخام يعطينا خصما مقدرا بـ 10 إلى 18٪، وهذا ما يساوي تكلفة بناء ما بين 900.000إلى 1.600.000مسكن من نوع « HLM » بعدما كانت فرنسا في أزمة سكن خانقة، وكانت لا تشيد سنويا إلا 90.000 مسكن، وتساوي هذه التكاليف كذلك من 400.000 إلى 750.000 قسم دراسي، وتساوي من 9 إلى 17 مرة الاستثمارات التي كانت تستثمر من أجل التنمية في الجزائر، وخاصة إذا علمنا أن هذه النفقات كانت تشكل من 10 ٪ إلى 15٪ من الميزانية العامة[48]،وهذا ما كان ثقله كبيرا خاصة إذا علمنا أن من بين انعكاسات ذلك أن السلطات الفرنسية كانت مضطرة إلى تغطية العجز في الميزانية المتواصل منذ سنة 1954 حتى نهاية الجمهورية الرابعة.

إن الأرقام التي سبق وأن ذكرناها توضح لنا جليا أن نفقات فرنسا في العمليات العسكرية فاقت بكثير نفقات سياستها الإصلاحية في الجزائر، فإذا كانت فرنسا قد أنفقت 5 مليارات فرنك جديد (500مليار فرنك قديم) سنة1956 في عملياتها العسكرية فإنها في المقابل أنفقت فقط 565 مليون كاستثمارات عامة في الجزائر، وهذه الأرقام المتباينة لم يكن في الإمكان تقريب الهوة فيما بينها إلا بعد إعلان مشروع قسنطينة[49] .وإن كان ذلك لم يتجاوز أبدا

النفقات العسكرية، ولكن من المدهش حسب الباحث "ألسنهنس Elsenhans" أن الارتفاع الهائل لمجموع نفقات العمليات العسكرية في الجزائر ، لم يوازه ارتفاع كبير للميزانية العامة لوزارة الدفاع ؛خاصة ما بين 1955 إلى 1957، فالميزانية العسكرية ارتفعت بوثيرة أقل بحوالي 35٪ مقارنة مع النفقات العامة التي سجلت ارتفاعا بحوالي 41٪ من سنة 55 إلى 1962، ولكن تزول دهشتنا إذا علمنا أن النفقات الإضافية والزائدة كانت تتحملها الميزانية المدنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن فرق "GMPR "الخاصة بوحدات (الحركى)، كانت تتحمل نفقاتها الميزانية المدنية؛ وبالتالي عرفت فرنسا كيف تخفي حجم النفقات المتصاعد بتوزيعها على باقي فروع الميزانية[50].

الهوامـــش

1- Mathieu, Gilbert., Le coût de la guerre d'Algérie, de 27 a50milliards de NF, selon les hypothèses, in le Monde, du 20 Mars 1962
2- Allèg, Henri., Histoire de la guerre d'Algérie, volume I, p 108
3- Idem.
4- Visine, François., Le budget, la trésorerie, la dette publique, in économie politique , du 1958, p 574
5- L'Echo d'Oran. N° 30582 du 05 juillet 1956
6- Ibid. N° 30660 du 04 Octobre 1956
7- Ibid. N° 30613 du 09 Septembre 1956
8- Ibid. N° 30630 du 05 Septembre 1956
9-C. Bourdache, op cit p 456
10- Idem.
11- Mathieu, Gilbert., Les danaïdes Algériennes, in témoignage chrétien N° 682 du 2 Août 1957
12- Idem.
13-J, Marseille., op. cit. p 287
14- Idem.
15- Collectif., Histoire de la France coloniale 1914-1990, Paris, Armand Colin, 1990, p 477
16- Duchet., op cit p 83
17- El Moudjahid. N° 11 du
18- Le journal d'Alger. ,le 27 fév. 1958
19- Archive national, l'assemblée national, op. cit. p 4 B 66
20- Ibid. p 3
21- Idem.
22-H. Elsenhans., op cit pp 895, 896
23- Archives National ., rapport Malterre, janvier 1960 p 2 B 66
24- Archives National., rapport Chaussade, annexe I p 5 B 66
25-Anonyme.,Ce qui ce dit a paris, in revue entreprise N° 118 du 7 Décembre 1957 p 12
26-M. Pellenec., op cit. p 107
27-A. Morris., op. cit. p 55
28-H. Alleg., op cit p 107
29- J, Marseille., op. cit., p 287
30- De Tinguy du poûet, Lionel., L'Algérie et les finances métropolitaines, in revue politique des idées et des institutions N° 6 du 30 Mars 1956 p 161

31- Anonyme., Les conséquences économiques et financières de la guerre d'Algérie op cit p 30
322- Aron, Raymond., L'Algérie et la république, Paris, Plon, 1958, p 70
33- Anonyme., Les conséquences économiques et financières de la guerre d'Algérie, op. cit. p 3
34- Idem.
35- Ibid. p 32
36-H. Alleg., op cit p 108
37- Les Echos., N° 4098 du 10 Mars 1958
38- Anonyme., Les conséquences économiques et financières de la guerre d'Algérie, op cit. p 33
39- Idem.
40- Archive Nationales., Assemblée nationale, op cit B66
41- Les échos. N° 4098 du Mars 1958
42- Anonymes., les conséquences économiques et financières de la guerre d'Algérie op. cit. p 32
43- Idem.
44- Idem .
45- Ibid . p 33
46-H. Alleg., op cit 108
47-G. Mathieu., in le monde n °5340, du20 mars 1962, op. cit.
48-H. Elsenhans., op cit p 897
49- Idem.
50- Idem.